

الذخيرة

الباب العشرون في صلاة الخوف قال سند وهي عندنا رخصة لا سنة ويجوز فعل الثلاثة لها خلافاً لما احتجوا بأن أقل الطائفة ثلاثة والقرآن دل على طائفتين وجوابه أنه خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له والعلة موجودة في الثلاثة فيحرس واحد ويصلي اثنان والقتال ثلاثة واجب كقتال أهل الشرك والبيغي ومن يريد الدم على الخلاف ومباح كمريد المال وحرام كقتال الإمام العادل والحراية فالواجب والمباح سواء في هذه الرخصة ولا يترخص في الحرام وفي الجواهر في جواز إقامتها في إتباع الكفار منهزمين أقوال ثالثها التفرقة بين خوف عودتهم وأمنها والمشهور استواء المسافرين والمقيمين في رخصتها لضرورة الاحتراز من العدو في الحالتين وقال ابن الماجشون لا يقيمها الحضري لأنه عليه السلام يوم الخندق آخر الصلاة ولم يصل صلاة الخوف وكان في غزواته يصليها جوابه أن آية الخوف إنما نزلت بعد ذلك وضابطها أن الخوف المبيح إذا حصل قسم الإمام الناس طائفتين أحدهما تحرس والآخرى يصلى بها شطر الصلاة إن كانت رباعية في الحضر أو ثنائية في السفر وفي الصباح والثلاثية في